العوامل اللفظية ليخرج المعنوية فان المبتدا ليس مجردا عنها اذ عامله معنوي وانما
هو مجرد عن اللفظية وبهذا الفصل اسم كان واخواتها واسم ان واخواتها ما هو المسند
اليه ولم يتجرد عن العوامل اللفظية وقوله معنى اي تجريده معنى سواء لم يكن ثم عامل
فيه لفظا لكونه معدوما ومنه المعنى فدخل حسبك في نحو بحسبك درهم لانه وان لم يفقد
العامل اللفظي وهو الباء الجارة له لفظا لكنه عدم حكما من حيث كانت زائدة
فهي في حكم الزائدة المعدومة او مسند عطف على مسندا اليه وانما ذكره ليدخل القسم الاخر
من المبتدا اذ هو على قسمين مسندا اليه كما مر ومسند هو صفة اي اسم فاعل او مفعول او
صفة مشبهة او جار مجرى الوصف كالمنسوب نحو اقرشي ابوك رافع اسما غير مستتر
وذا يشمل الظاهر نحو اقايم الزيدان وهذه لا خلاف فيها والضمير المنفصل نحو اقايم
انت وهذه فيها خلاف فالبصريون يجوزون كون الضمير مبتدا فيكون من القسم
الاول كونه فاعلا فيكون مما نحن فيه والكوفيون يوجبون الابتدائية ووافقهم
ابن الحاجب بل حكى في اماليه الاجماع على ذلك ونسب الى الوهم في نقله والعجب من الرضي
وكثير من شارحي الكافية حيث قالوا المراد بالظاهر في قوله رافعة لظاهر ما كان بارزا
غير مستكن فشمل المظهر والمضمر المنفصل فعمدوا الى اخراج الظاهر عن الظاهر وحملوا
بانه اراد ما لم يرده بدليل ما صرح به في الامالي من ان الاجماع على ان الصفة لا ترفع ضميرا
منفصلا وحجة الكوفيين ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوزه منفصلا عنه لا يقال قام
انت وكذا الوصف واجيب بالفرق وذلك انه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه
لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت ولان طلب الوصف لمعموله
دون طلب الفعل وكذلك احتمل معه الفصل به وبالسماع في قوله اراغب انت عن
الهتي وقال الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فان القول
بان الضمير في الاية مبتدا يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله باجنبي وفيه نظر لجواز
تعليق الجار بمقدر يفسره ما بعده ولو علقناه بالمتقدم والقول بذلك في البيت يؤدي الى الاخبار

عن الاثنين

خرج

عن الاثنين بالواحد وفيه نظر لجواز كون خبرا انتما هو الشرطية المدلول على جوابها بما واف
بعهدي والمعنى انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطعه فما احد واف بعهدي لان حذف لا نكار اياه
مع زيادة اختصاص كما سبب لا ان يأبى كل واحد منكما في عدم الوفا بعهدي محتجا بان من اسند لا
اختصاص به اذا لم يوف فغيره اولى ووقع اي ذلك الوصف الرافع لغير المستتر المشروط
بعد حرف الاستفهام نحو اقايم الزيدان وهل ذاهب العمران او ما النافية نحو ما قايم وكل
الامرين مفقود اما الاول فقد نص ابن مالك على وقوع الصفة مبتدا بعد استفهام وان
لم يكن بحرف نحو متى راجع اخواك واين قاعد صاحباك وكيف مقيم ابناك وكم ماكث صديقاك
وايان قادم رفيقاك فذكر الحرف هنا مستدرك واما الثاني فلان ان النافية بمنزلتها
في ذلك تقول ان ذاهب الزيدان ولان النفي المستفاد من غير حرف معتبر هنا ايضا كما في
قوله غير لاه علاك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم فغير مبتدا لا خبر له بل اضيف الى
مرفوع يسد مسد الخبر ويغني عنه وذلك لانه في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا
وهو في قوة المرفوع بالابتداء فكانه قيل ما لاه علاك وهنا اشكال اخر يرد على المولف في
ذلك ان قوله رافع غير مستتر ينتقض بما في نحو اقايم اخواك ام قاعدان فانه تركيب شرعي
وقايم فيه مبتدا قطعا وقد عطف عليه الوصف من قولك ام قاعدان فيلزم ان يكون مبتدا
ايضا مع انه انما رفع ضميرا مستترا نعم قال المازني ونقول اقايم اخواك ام قاعد هما هذا هو
القياس والوجه وكلام قاعدان بالضمير المتصل حكاه عنه ابن قاسم في شرح التسهيل فان
التزم الضمير المنفصل كما ادعى المازني انه القياس فلا اشكال والا فلا يرد ومجرد ولبس الحكم
بابتداء الوصف الرافع المستتر وانعقاد الجملة منهما بعيد اذ الجملة تركيب من الفعل و
الفاعل المستتر كما في زيد قام والوصف في هذا الباب بمنزلة الفعل والخبر لفظ مجرد عن
العوامل اللفظية معنى فشمل نحو ما زيد بقايم عند التميميين وما ان عمرو ذاهب عندهم
وعند الحجازيين ودخل فيه ايضا قسما المبتدا والاسماء المعدودة فانها لم يقل فيها اسم لان
الخبر قد يقع جملة ليست في تقدير الاسم وهنا مبني على ان عامل الخبر معنوي كالمبتدا

Copyright © King Saud University